النشرة القانونية
العدد رقم (2) – فبراير 2026

الامتثال القانوني في المشتريات الحكومية
من سلامة الإجراء إلى حوكمة القرار...

تعد المشتريات الحكومية من أكثر المجالات ارتباطًا بإدارة المال العام، لما تنطوي عليه من قرارات مالية وتعاقدية تنشئ التزامات قانونية مباشرة أو مستقبلية على الجهات الاتحادية. وفي هذا السياق، يبرز الامتثال القانوني بوصفه عنصرًا جوهريًا لا يقتصر على صحة الإجراء، بل يمتد ليشمل سلامة القرار المالي ذاته.

ولا يقصد بالامتثال القانوني مجرد التقيد الشكلي بالنصوص، بل الالتزام الواعي والمنهجي بالمنظومة التشريعية والتنظيمية الحاكمة لدورة المشتريات، بما يضمن مشروعية القرار، وسلامة الالتزام المالي، وقابلية المساءلة. ويستمد هذا الامتثال مرجعيته من قانون المشتريات في الحكومة الاتحادية ولوائحه المنفذة باعتبارها الإطار التشريعي الناظم لكافة مراحل المشتريات، من التخطيط وحتى التنفيذ.

الامتثال كوظيفة حوكمة

في أفضل الممارسات الحكومية، ينظر إلى الامتثال القانوني في المشتريات باعتباره وظيفة حوكمة، وليس مجرد إجراء رقابي لاحق. فالمشتريات الحكومية:

- تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق العام؛
- تتضمن سلطات تقديرية متعددة؛
- وتنشئ التزامات مالية قد تمتد لسنوات مالية لاحقة.

وعليه، فإن أي خلل في الامتثال لا يعد مجرد مخالفة إجرائية، بل مخاطرة حوكمة قد تؤثر على سلامة القرار المالي ومشروعيته

الامتثال والقرار الإداري

في الممارسات الحكومية الرشيدة، لا ينظر إلى الامتثال القانوني بوصفه قيدًا على القرار الإداري، بل كأداة لترشيده وتعزيز جودته. فالقرار المتوافق قانونيًا هو قرار أكثر قابلية للدفاع عنه، وأكثر استدامة، وأقل عرضة للتفسير أو الطعن، بما ينعكس مباشرة على كفاءة الإنفاق وسلامة الأداء المؤسسي

الامتثال عبر دورة المشتريات

يتحقق الامتثال القانوني في المشتريات من خلال النظر إلى العملية كمسار متكامل، يشمل:

- قبل الشراء: التحقق من وجود أساس نظامي واضح للاحتياج، وتوافر الاعتماد المالي، ومشروعية أسلوب الشراء المختار وفقًا للتشريعات المعتمدة.
- أثناء الشراء: ضمان نزاهة المنافسة، ووضوح معايير التقييم، وسلامة توثيق القرار الإداري، بما يعكس عدالة الإجراء وشفافيته.
- عند التعاقد: التأكد من وضوح الالتزامات التعاقدية، وتوازن الحقوق والواجبات، وربط العقد بالصلاحيات النظامية المخولة، لا باعتباره مصدرًا لها.
- بعد التعاقد: ضبط التعديلات والتمديدات، ومنع نشوء التزامات مالية غير مصرح بها، وضمان استمرار الالتزام بأحكام منظومة تشريعات المشتريات الاتحادية

أخطاء شائعة يجب التنبه لها

تظهر التجارب العملية أن من أبرز مواطن الخلل:

- التوسع في التعديلات التعاقدية دون سند قانوني واضح؛
- الخلط بين الاستعجال والضرورة القانونية؛
- اعتبار الموافقة الإدارية بحد ذاتها غطاء قانوني؛
- الاعتماد على السوابق العملية بدلًا من النص النظامي.

والتنبه لهذه الممارسات يعد جزءًا أساسيًا من تعزيز الامتثال والحوكمة.

دور الموظف المالي والمختص بالمشتريات

لا يقتصر دور الموظف المالي أو المختص بالمشتريات على تنفيذ الإجراءات، بل يمتد ليشمل دورًا وقائيًا يتمثل في:

- التحقق من المشروعية؛
- التنبيه إلى المخاطر القانونية المحتملة؛
- طلب الرأي المختص عند وجود لبس أو تعارض.

خلاصة العدد

**الامتثال القانوني في المشتريات ليس مرحلة لاحقة،
بل عقلية تحكم القرار من بدايته،
وتضمن سلامته قبل توقيع العقد.**

الرابط

قطاع الإدارة المالية الحكومية - وزارة المالية

تنويه: هذه النشرة للتوعية الداخلية فقط ولا تغني عن الرجوع للتشريعات المعتمدة

www.mof.gov.ae
@mofuae